

«التعديل الدستوري عزز مكانة المرأة والقادم من القوانين في صالحها»

مادرتة ناطمة شملت



الدكتور محمد الأمين بولوم

■ الواقع أن تفعيل النصوص الدستورية التي تخص المرأة قد تم تفعيلها والدولة ينظر في هذا الشأن وسبق وقتل أن القوانين المنتظرة في هذا الإطار ستري طريقها إلى حيز الوجود دون شك وفق ما يفيد به آخر تعديل لـ 2016 والذي يدعم هذا المرحل لكن كذلك علينا أن ندرك أن عملية وضع النصوص موضع التطبيق كذلك تستدعي وقتا ومجهودا وكذلك إجراءات سواء على مستوى الحكومة التي ستعكف على إعداد مشاريع القوانين أو على مستوى البرلمان بفروغته أي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ، ثم النظر في مدى مطابقتها للدستور خاصة إذا كانت من صنف القوانين العضوية ومن ثم تجد طريقها للإصدار من طرف رئيس الجمهورية ، وبالنتيجة نشرها ليتم أخيرا وضعها موضع التنفيذ وعليه لا بد لنا كذلك ألا نستسهل الأمور بل علينا أن ندرك أن الرغبة في الدفع بحقوق المرأة قدما موجودة ولا مواربة فيها لكن بالمقابل علينا أن ننتظر قليلا حتى يستسي وضع النص في إطاره الصحيح بما يخدم الفئة الموجه إليها بالشكل المطلوب .

■ يؤكد فريق آخر أن الجزائر رائدة عربيا في مجال حقوق المرأة ورعايتها ، فهل ما يتحقق للمرأة في الجزائر مرتبط بالتحولات الحاصلة في العالم العربي؟ أم اجتهد جزائري ثم يتأثر بالتحولات الحاصلة في الإقليم ؟

■ أولا علينا أن ندرك أنه مخطئ من يعتقد لبرهه أن الجزائر لا تتأثر بما يحدث من حولها ومن يشك في ذلك أنصح بالعودة لما قاله فخامة السيد رئيس الجمهورية في خطابه الموجه إلى الأمة في أبريل 2011 والذي أشار فيه إلى أن الجزائر «تؤثر وتتأثر بما يحدث حولها» وهذا ينطوي طبقي جدا لأن الجزائر ليست منعزلة عن العالم بل هي جزء لا يتجزأ منه ولها دورها ومكانتها وكذلك لها تجربتها الخاصة ، لكن من يقول أن التحولات التي حصلت في العالم العربي كانت سببا في ذلك هو مخطئ تماما ويعد كل البعد عن الواقع وغير مطلع جيدا على تاريخ الجزائر فسبق أن أسلفنا أن المكانة والحظوة التي تمتع بها المرأة في الجزائر ليست وليدة اليوم أو وليدة أحداث وإنما وليدة مسيرة باكملها من قبل الاستقلال ويعد والى يومنا هذا وعليه ما يتم اليوم ما هو إلا استكمال لما تم الانطلاق فيه منذ عقود والحقيقة تقال أن الكثيرين معجبون بتجربتنا ويحاولون تطبيقها في سائرهم وقوانينهم وندرك جيدا أن الجزائر ساهمت في مساعدة كثير من الأنحاء في تطوير تجاربهم الدستورية وهم لا ينكرون ذلك وعليه يمكننا أن نقول ربما نحن من أثرنا في غيرنا وليس العكس .

■ تشريعا وقانونيا أي صورة ترسمها للمرأة الجزائرية مستقبلا وهل لا تزال أمامها حقوق أخرى ؟ وأنت أدري بالقانون) يجب أن تناضل من أجلها ؟

■ دعيني أطمئن المرأة الجزائرية لأقول لها أن المستقبل لن يكون أبدا بدونها بل من خلالها وبها كذلك والمنتظر من المرأة الكثير لومنها فهي قدمت ولا تزال تقدم وستظل كذلك لأن المرأة شئنا أم أبينا ستبقى دائما وأبدا هي الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المجتمعات ، أما من حيث الحقوق فقد نالت كثيرا وأعتقد أنه ما زال ينتظرها الكثير من الحقوق التي ستناهلها مستقبلا . وبالتقابل دعيني ألفت على ملحوظة مهمة في هذا الإطار وهو أننا لا ينبغي فقط أن نركز على الجانب التشريعي بل أيضا الممارسة والإرادة السياسية كذلك والتي أعتقد أنها موجودة ومصممة على المضي بخطى ثابتة في هذا الإطار خصوصا أن المرأة الجزائرية حققت الكثير لصالحها من 1999 إلى يومنا هذا بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية ، ومن هنا أظن أن الأمور تسير في الطريق الذي ينبغي أن تكون فيه وكذلك النضال يبقى دائما مطلوب مادام الهدف المنشود والمبتغى هو تحقيق الصالح العام .

الدستور مؤخرا في توسيع حظوظها كذلك في مجال التشغيل ومساواتها بالرجل ودون تمييز خاصة تلك المهن والوظائف التي ظلت دائما حكرا على الرجل وهنا دعيني أبشرك ومن خلالك المرأة الجزائرية عموما أن القادم سيكون أحسن وكثير مما تتوقعون فالمكاسب القانونية المنتظرة للمرأة في المستقبل خاصة على المستويين القريب والمتوسط ستكون دون شك كبيرة لأنتي لرى أن المنظومة القانونية التي تخدم المرأة و تتناول انشغالها ستتميز أكثر وأكثر وهو ما يفهم من أحكام الفقرة الثانية من المادة 31 مكرر عندما تنص على أن الدولة «ستشجع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات» إذن النص واضح ولا لبس فيه فالشكل الذي وردت به صياغة المادة 31 مكرر في فقرتها الثانية تؤكد المرحل الذي ذهبنا إليه في هذا السند .

■ نظام الحصص الإجباري الذي تبناه المشرع الجزائري في القانون العضوي رقم 12-03، المؤرخ في 12 جانفي 2012 منحتها من المشاركة الواسعة في المجالس المنتخبة لكن يبدو حضورها ضعيفا نوعا ما فهل هذا مردد إلى قلة معرفة المرأة بالقوانين ؟ أم أن هذه القوانين لم تجد التطبيق الفعلي حتى داخل الأحزاب مثلا (فصرح الترشح على سبيل المثال وتقديم الرجال عليها)؟

■ لو عدنا مثلا لهذه التجربة عند بدايتها أي عندما تم تفعيل النص الدستوري عن طريق القانون العضوي 03-12 ، الكثير من المتابعين للشأن القانوني وحتى السياسي بشكل عام لم يكونوا متحمسين كثيرا لفكرة خاصة أن القانون العضوي المتضمن ترقية الحقوق السياسية للمرأة أجبر الأحزاب السياسية على ضرورة تمثيل المرأة تمثيلا حقيقيا وفعالا بنسبة 30٪ داخل القوائم الانتخابية سواء في المحليات أو التشريعات إذن التجربة في بدايتها كانت مثيرة لكنها أشارت بالمقابل التخوف لا من حيث الخصوصيات الاجتماعية ولا من حيث جرأة المرأة السياسية وتقدمها للانتخابات إلا أن الواقع العملي خالف كل التوقعات وكانت المرأة موجودة وأثبتت جدرة وعيها السياسي الكبير وأدركت حجم التحديات التي بانت تواجهها في عالم اليوم الذي بات يفرض الاهتمام بهذه الفئة المهمة داخل المجتمع وهي ممثلة كما تعلمون بشكل واقعي في مختلف المؤسسات الوطنية كالمجلس الشعبي الوطني أو المجالس المحلية البلدية والولائية وهي تشارك مثلها مثل الرجل في مختلف الهياكل واللجان ... إلخ . إلا أن الملاحظة التي تقدمت بها حول ضعف حضور المرأة قد يكون ذلك صحيحا لكنه يبقى بالمقابل نسيبا فعليا أولا أن ندرك أن التجربة هذه مازالت في مرحلة انطلاق ولا بد لها من وقت وعمل ومجهود إضافي كذلك حتى يمكننا القول أننا حققنا الهدف المطلوب من هذه الثورة القانونية التي تهدف لضمان حقوق المرأة وحماتها وإنصافها قانونيا واجتماعيا ، إذن علينا أن لا نستعجل الأمور ونترك عامل الوقت ليحكم في النهاية وينظري الأمور تمشي بشكل طبيعي بالشكل المنتظر والكثير من الأشقاء والأصدقاء حتى في الديمقراطيات التقليدية يحسدونها على هذه التجربة . أما بخصوص تسويق الرجل على المرأة داخل الأحزاب السياسية فقد لا نشاطركم الرأي في ذلك فالواقع يقول أن الجزائر لديها الكثير من الأحزاب السياسية التي تقودها نساء وهو الأمر الذي يعزز المرحل الذي قلنا به سابقا وهو أن المرأة أصبحت تدرك فعلا أن دورها لا يقل أبدا عن دور الرجل في الحياة العامة وعلى مختلف الأصعدة وعليها كذلك أن تشير إلى أن مساهمة الترشح في القوائم بالنسبة للمرأة هي مسألة إجبارية وليست اختيارية بالنسبة للحزب السياسي . فوجود تمثيل معين للمرأة داخل القائمة شرط جوهري لمرور القائمة تحت طائلة رفضها وبالتالي علينا ألا نخلل من النتائج المسجلة بل علينا تثمينها والتشجيع على المواصل في هذا الطريق .

■ رغم ما تحقّق للمرأة في مجال المشاركة السياسية فإن تمثيلها في المجالس الشعبية الوطني لا يتعدى 8 بالمائة فبرأيك ما مرد ذلك علما أن بعضا من المتتبعين لشؤون المرأة يقولون أنه رغم ما تضمنته الدستور من حماية لحقوقها فإن الأمر لا بد أن يتبع بقوانين تطبيقية تحمّن هذه الحقوق في نترك كيف يمكن للمشرع إضافة هذه النصوص القانونية وآليات تطبيقها ؟

■ هل يمكن في البداية أن نتخذ لنا مقارنة حول مكانة المرأة الجزائرية في بعض الدساتير السابقة ؟ وما هو الدستور الذي بدأ بإنصافها ؟ والذي أثنى حقوقها ؟

■ في البداية تحية خالصة لكم في جريدة «الجمهورية» التي تعتبر صرحا إعلاميا رائدا في الجزائر وتنتمي لكم التوفيق في عملكم النبيل . بالعودة إلى سؤالكم الذي تفضلتم به الواقع أن حقوق المرأة في الجزائر لم تعرف ملفرة كبيرة كذلك التي عرفتها في الآونة الأخيرة خصوصا بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 و كذلك المراجعة الدستورية الأخيرة في 2016 وإن كان هذا لا ينفي قيام الدولة بمجهودات كبيرة على هذا المستوى منذ فترة وإن تخللت الدساتير الجزائرية في السابق عن الإشارة لحقوق المرأة إلا أن وضع المرأة في الجزائر لم يكن أبدا محل نقاش خاصة من حيث الاعتراف لها بمكانتها الهامة والتميز داخل المجتمع الجزائري لأن المرأة كان دورها حاسما وقويا في مختلف المحطات التي مرت بها بلادنا سواء قبل الاستقلال أو بعده فقد شاركت إلى جانب الرجل وحملت معه السلاح في مقاومة الاحتلال و بعد ذلك ساهمت في مسيرة البناء والتشييد للدولة الجزائرية الفتية حيث تقلدت المناصب والمسؤوليات وضعت بصمتها بكل فخر واعتزاز في عملية إرساء أسس الدولة الفتية والقوية وأثبتت كذلك وقوفها إلى جانب وطنها لما مرت الجزائر بسنوات الأزمات ، إذن كل ذلك يؤكد أن المرأة الجزائرية كانت دائما حاضرة وبقوة إلا أنه بالمقابل ينبغي الاعتراف بأن المرأة الجزائرية وعلى الرغم مما قدمته للجزائر إلا أن حقوقها كانت منقوصة كذلك في بعض الأحيان خاصة من جانب حمايتها وكذا الضمانات القانونية التي يتعين أن تسان من خلالها هذه الحقوق وهي مطالب رفعتها المرأة في أكثر من مناسبة وفي مختلف المحافل الوطنية خاصة عن طريق المنظمات والجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة وقضاياها ، والحقيقة أن ذلك شكل عيئا كبيرا على عاتق الدولة خاصة أمام تعدد الأولويات وبالمخصوص التحدي الأمني ومن ثم الاقتصادي والاجتماعي وربما يمكن أن نسجل أول نقاش رسمي عندما تم إنشاء وزارة تعنى بشؤون الأسرة وقضايا المرأة وإن كانت نوعا من الحماية السياسية لحقوق المرأة وتكديدا من الدولة على هذا الاهتمام إلا أن ذلك كان كذلك إشارة قوية على أن الدولة بدأت تفكر بحق ووجدية في الاعتماد على المرأة في المراحل القادمة بالقياس على نسبة تمثيلها الكبيرة داخل المجتمع وما التعديل الدستوري لسنة 2008 إلا انطلاقة حقيقية للتأكيد على هذه الحقوق ليس فقط من خلال الاعتراف بها بل أكثر من ذلك ترفيتها من خلال توسيع حظوظ المرأة داخل المجالس المنتخبة وهو الأمر الذي تجسد في الواقع بعد الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة .

■ معلوم أن التعديل الدستوري لـ 2008، أكد إرادة الدولة في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وقد أحال على قانون عضوي تحديد الآليات التي يتحقق بها ذلك، فما الذي أضافه الدستور الجديد علما أنها تمكنت سابق من الاستفادة من صندوق النفقة وأيضا تجريم العنف ضدها ؟

■ في الحقيقة سؤالكم في غاية الأهمية لماذا لأنكم انتهيت بالإشارة إلى صندوق النفقة وكذا تجريم العنف ضد المرأة وهنا لا بد من القول أن الدولة وحتى تؤكد عزما وحرصها الكبيرين على تدعيم وحماية العنصر النسوي لم تكف فقط بدسترة حقوق المرأة وخاصة السياسية منها بل أمتد الأمر إلى أبعد من ذلك من خلال وضع آليات اجتماعية وكذا قانونية لأجل إثبات هذا الاهتمام ، في حين لا بد من التأكيد أن التجربة الجزائرية التي أرسى أسسها التعديل الدستوري لسنة 2008 وكذا المراجعة الدستورية لسنة 2016 تبقى مهمة ورائدة عموما مقارنة بتجارب الآخرين حتى في أنظمة الديمقراطيات الغربية التي طالما تلقى بها ونحاول كثيرا تقليدها . واليوم لما نطلع على نص المراجعة الدستورية كذلك سندرك مباشرة أن التزام الدولة تجاه هذه الفئة أصبح أمرا واجبا بحكم أن أقصى نص في المنظومة القانونية الجزائرية وهو الدستور أصبح يفرض تطبيق هذه الحقوق ميدانيا ولعل الإضافة الجديدة التي حملها